دور الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في التشخيص المالي لمؤسسة الرويبة للمشروبات (2012-2015)

د. عبد العزيز قتال
جامعة تبسة، الجزائر
gattalazize@gmail.com

د. رفيق يوسفي
جامعة تبسة، الجزائر
yousfirafik@yahoo.fr

The Role of accounting Disclosure of the Financial Statements in the financial diagnosis of Rowaiba Beverages company (2012-2015)

Dr. Abdelaziz Gattal & Dr. Rafik Yousfi
Tebessa University / Algeria

Received: 20/11/2017 Accepted: 05/01/2018 Published: 30/06/2018

ملخص:

يعتبر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية محكوم بعدة محددات بحيث يتم تحديد كمية المعلومات الواجب الإفصاح عنها، وتتمثل هذه المحددات في طبيعة العمل لهذه المؤسسات وما يتطلبه الامر من ضرورة الحفاظ على أسرار لا يجوز الإفصاح عنها هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أغلبية المؤسسات الاقتصادية تابعة القطاع العام، فان عملية الإفصاح وتقديم المعلومات تخضع لإشراف السلطات الحكومية، وبالتالي تقتصر الإفصاح الموجود على المعلومات المختصرة، ونلاحظ في الوقت الحاضر ظهور المؤسسات الاقتصادية الخاصة مثل مؤسسة الروبية للمشروبات كمثال للإفصاح عن القوائم المالية لعدة سنوات، يتم من خلالها التشخيص المالي لهذه للمؤسسة ومعرفة المراكز المالية في هذه المؤسسة، ومعرفة المخاطر قبل وقوعها. واستنتاج ان لها القدرة على البقاء والمنافسة في السوق.

الكلمات المفتاح : الإفصاح المحاسبي، التقارير المالية، النسب المالية، المؤسسات الاقتصادية

رموز jel: M40 , M00, M49

Abstract :

The accounting disclosure in the financial statements of economic institutions is governed by several parameters so that determine the amount of information to be disclosed, and are these determinants in the nature of the work of these institutions and what it takes from the need to preserve the secrets may not be disclosed on the one hand, and on the other hand, the majority of economic institutions a subsidiary of the public sector, the disclosure and the provision of information is subject to the supervision of government authorities, and therefore the disclosure on the summary information only, and note the time being the emergence of special economic institutions such as the rupee Foundation for drinks as an example for the disclosure of financial statements for several years, by which financial diagnosis for this institution and find out financial centers in this institution, and know the risks before they occur. The conclusion that has the ability to survive and compete in the market

***Keywords**: Disclosure of accounting, financial reporting, financial ratios, economic institutions*

***(JEL) Classification:** M40 , M00, M49*

مقدمة

لقد وسعت التطورات الاقتصادية والتقنية العقود الأخيرة من الفرص الاستثمارية والتمويلية للمؤسسات على مستوي دولي، ولكن التمتع بهذا الفرص يتطلب الاستفتاء بمجوعة الضوابط والشروط تتمثل في القوائم المالية والافصاح عنها، ويعتبر الإفصاح المحاسبي من أهم الممارسات المحاسبية التي تأثرات بالمتغيرات البيئية الجديدة.

وتوجد أساليب عديدة تستخدمها المؤسسات للإفصاح عن نتائج اعمالها وعن مراكز ها المالية، والوضع الاقتصادي يجعل مستخدمي المعلومات المالية الخاصة بالمؤسسات التجارية يحتاجون الى المعلومات الموثوق بها، وتعطيهم فهم أفضل عن خصائص عمليات المؤسسات، وعلى الرغم عدم تطابق بين الممارسات المتبعة للإفصاح في جميع الدول، أخذت المنظمات المحاسبية الدولية على عاتقها إصدار القواعد والإجراءات والمعايير التي تنظم وتوحد الإفصاح في القوائم المالية الخاصة بالمؤسسات.

1- **الإشكالية الرئيسية:** وفي ظل التقديم الذي سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما دور التقارير المالية في تشخيص المالي لمؤسسة الرويبة للمشروبات (2012-2015)

2- **التساؤلات الفرعية:** إلى جانب السؤال الجوهري السابق يمكن طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- ماهي مفهوم الإفصاح المحاسبي؟
- ماهي التقارير المالية في المؤسسة رويبة للمشروبات؟
- ما علاقة التقارير المالية بالتشخيص المالي في مؤسسة الرويبة للمشروبات؟

3- **أهمية البحث** : يسعى البحث الى تسليط الضوء علي مفهوم الافصاح المحاسبي التي أصدرتها الهيئة العامة للرقابة المالية على نحو سليم لا تعنى فقط مجرد احترام مجموعة من القواعد وتفسيرها تفسيرا ضيقا وحرفيا، وانما هي ثقافة وأسلوب للتوسع في نشر المعلومات المالية لضبط العلاقة بين ملاك الشركة ومديريها والمتعاملين معها، وبالتالي كلما اتسع نطاق الافصاح المحاسبي بشفافية عميقة وبصورة الزامية كلما زادت الثقة في المعلومات المنشورة، واستعمالها بشكل صحيح، ولي يصبح تطبيق نماذج الافصاح والاطار الاستراتيجي للشفافية والنزاهة الدولية بمثابة جهاز إنذار مبكر للحماية للمؤسسة والمساهمين ، ويعمم افصاح المعلومات على كل المؤسسات الجزائرية كوسيلة للحماية من المخاطر.

4- **أهداف الدراسة:** ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أ. تحديد مفهوم الإفصاح الحاسبي، وكيفية استغلال المعلومات المستقبلية.

ب. بيان أهمية توفير شفافية المعلومات للمستثمرين في السوق المالي.

ت. الكشف عن مدى مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات للمؤسسات الاقتصادية فيفي تحليل نتائجها

5- **منهج البحث:** قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، سيتم اختيار المنهج الوصفي التحليلي وذلك حسب طبيعة البحث فالمنهج الوصفي سيتم استخدامه في المحور الأول من هذه الدراسة لتوضيح المفاهيم الأساسية، وبيان أهميتها، أما المنهج التحليلي يستخدم في المحور الثالث لتحليل الاحصائيات خلال فترة البحث في مؤسسة الرويبة للمشروبات.

ولمعالجة الإشكالية المطروحة عملنا تقسيم البحث إلى محاور رئيسية وهي:

- المحور الأول: الإفصاح في التقارير المالية:
- المحور الثاني: دور التقارير المالية في التشخيص المالي لمؤسسة الرويبة للمشروبات

المحور الأول: الإفصاح في التقارير المالية:

اختلفت وجهات نظر الباحثين و المهنيين حول مفهوم الإفصاح خاصة فيما يتعلق بمحتوى الإفصاح ومستواه، فمنهم من لا يحصر نطاق مشكلة الإفصاح في مجرد درجة تفصيل القوائم المالية المنشورة أو في أساليب تبويب و عرض المعلومات في هذه القوائم، و إنما يتعدى هذا النطاق ليجعل منه عنصر دقة و مصداقية للأرقام المعروضة في هذه القوائم هو أساس مشكلة الإفصاح، في حين أن آخرين يرون أن مشكلة الإفصاح تنحصر فقط في نطاق عرض المعلومات في القوائم المالية المنشورة و مجرد كمية المعلومات المعروضة فيها و من ثم الشكل الذي يتم فيه عرض هذه المعلومات، أما مسألة صحة ومصداقية الأرقام المعروضة في تلك القوائم فهي مسألة أخرى تتعدى من وجهة نظرهم حدود مشكلة الإفصاح لتدخل في نطاق مشكلة القياس المحاسبي، وفيما يلي عدد من التعاريف حول مفهوم الإفصاح، و تاريخ نشوئه، وأنواع الإفصاح، وأهميته، والعوامل المؤثرة على الإفصاح، و متطلبات الإفصاح العامة، وتوقيت الإفصاح، والتوسع في الإفصاح.

أولا: ماهية الإفصاح المحاسبي

1 – تعريف الإفصاح الحاسبي: لقد عرف مفهوم "الإفصاح" بالعديد من التعاريف، وفيما يلي عدد من هذه التعاريف، وقد ركز بعض الباحثين على الغرض من توضيح المعلومات المالية، فقد تطرق كثير من الكتاب إلى مفهوم الإفصاح، وأهميته في اتخاذ القرارات فعرفوه بأنه نشر المعلومات الضرورية للفئات التي تحتاجها وذلك لزيادة فعالية العمليات التي يقوم بها السوق المالي، حيث أن الفئات المختلفة تحتاج للمعلومات لتقييم درجة المخاطرة التي تتعرض لها الشركة للوصول إلى القرار الذي تستطيع من خلاله تحقيق أهدافه والتي تتناسب مع درجة المخاطرة التي ترغب بها[1]

2– المعايير العامة التي يجب توافرها في المعلومات المفصح عنها: لا تخرج مخرجات الإفصاح علي أن تكون معلومات أو معرفة أو بيانات، فالبيانات هي المعلومة الخام التي يتم الحصول عليها من خلال الملاحظة والمشاهدة، والمعرفة تعبر عن البيانات بعد تنسيقها وترتيبها وعرضها، والمعرفة تكون معلومة من خلال استخدامها في صنع القرارات. ولكي تكون المعلومات ذات معني ودلالة مقبولة لمستخدمي القوائم المالية لابد أن تتوافر لها مواصفات أساسيه يستطيع مستخدمو المعلومات الاستناد إليها في تقدير درجة القبول الممكن لها وهي[2]:

2–1:الملاءمة والارتباط بالغرض من البيانات: يتوافر هدا المعيار في حالة ما إذا كانت المعلومات تساعد المستفيدين منها وأصحاب المصلحة في تقيم البدائل.

2–2:الثقة في البيانات: يجب أن تكون البيانات معبرة بصورة دقيقة عن جوهر ومضمون الأحداث التي تنطوي عليها دون أن يشوبها تحريف أو أخطاء ذات أهمية، ويعني ذلك أيضا أن تكون أساليب القياس والإفصاح مناسبة للظروف المحيطة للمنشاة.

2-3: حياد البيانات وعدم تحيزها: يجب عدم الاعتماد على التقدير الشخصي في إعداد البيانات وعدم الاعتماد على أساليب القياس التي تتطلب اللجوء إلى التقدير المسبق لتحقيق نتائج معينة.

2-4: قابلية البيانات للمقارنة: يجب إمكانية إجراء المقارنات لفترات مالية مختلفة لنفس المنشاة وبين بيانات نفس المنشاة مع منشآت أخري لنفس الفترة، ولكي تتوافر في البيانات إمكانية إجراء المقارنات، لابد من أن تتوافر فيها سهوله العرض، وثبات القياس[3].

2-5: التوقيت الملائم لتقديم البيانات والإفصاح عنها: يعني هدا المعيار تقديم المعلومات لمن يحتاجها عند الحاجة إليها، وذلك لأن البط في تقديمها والإفصاح عنها قد يؤدي إلى خفض المنافع المرجوة منها، فيلزم تحديد الفترة الزمنية المثلي لكي تكون المعلومات محققة للإفصاح المحاسبي بكفاءة وفاعلية.

2-6: قابلية البيانات المحاسبية للفهم والاستيعاب: من الصعب الاستفادة من البيانات المحاسبية إذا لم تكن مفهومة لمن يستخدمونها، ويتوقف ذلك على طبيعة البيانات وطريقه عرضها وقدرات مستخدميها وثقافاتهم.

2-7: الأهمية النسبية للبيانات والإفصاح الأمثل عنها: يعني دلك أنه يتعين الاكتفاء بالإفصاح عن البيانات ذات الأهمية بالنسبة لمن يستخدمون التقارير المالية موضع الإفصاح.

2 . تحديد طبيعة المعلومة الواجب الإفصاح عنها. يتم الإفصاح حاليا بواسطة القوائم المالية التقليدية وهي[4]:

- قائمة المركز المالي.
- قائمة الدخل.
- قائمة الأرباح المحتجزة.
- قائمة التغيرات في المركز المالي.
- معلومات أساسية ترفق في الملاحظات.

من خلال ما تقدم نجد انه يجب التركيز على نوعية المعلومات المفصح عنها بدلا من التركيز على جانب كم المعلومات المفصح عنها.

وتعتبر القوائم المالية الشكل الأكثر شيوعاً لتوفير المعلومات اللازمة للاستخدام على نطاق عام وتعد هذه القوائم طبقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها التي تصدرها الجمعيات المهنية والهيئات المشرفة على سوق رأس المال أو تتضمنها قوانين المؤسسات في بعض الأحيان وتكون بها المعلومات المصح عنها وهي:

- قائمة المركز المالي.
- قائمة الدخل.
- قائمة مصادر الأموال واستخداماتها.
- قائمة التدفق النقدي.
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

3 – **أنواع الإفصاح المحاسبي**: يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح تبعا لأهدافه من خلال ما يلي[5]:

3-1: الإفصاح الكامل (الشامل): يشير إلى مدى شمولية التقارير وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

3-2: الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى، من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

3-3: الإفصاح الكافي:يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى، كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار، بالإضافة على أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

3-4: الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ انه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

3-5: الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، ونلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية، يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

3-6: الإفصاح الوقائي (التقليدي): يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية، بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن، والهدف الأساسي لذلك حماية المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات، لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية، فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

ثانيا: طرق وأساليب الإفصاح والمستفيدين منها:

1- أساليب وطرق الإفصاح: يوجد العديد من وسائل وطرق الإفصاح المحاسبي المالي والتي يمكن أن تساعد مستخدمي المعلومات على فهمه واتخاذ القرار الصحيح. وتتوقف المفاضلة بين طريقة وأخرى على طبيعة المعلومات المطلوبة وأهميتها النسبية وفيما يلي أكثر هذه الطرق شيوعاً في الاستخدام6:

1-1: الإفصاح من خلال القوائم المالية: حيث يتم ظهور المعلومات الأساسية في صلب القوائم المالية بطريقة تساعد على الإفصاح من حيث شكل وترتيب هذه القوائم كما يلي:

1-1-1: **قائمة المركز المالي** : من أهم القوائم المالية التي تقدمها مخرجات نظام المحاسبة المالية ،عبارة عن كشف يصور الوضع المالي للمؤسسة في تاريخ معين عن طريق عرض المجموعات الرئيسة للحسابات والمبالغ المتعلقة بها، تعرض في شكل حر T وتعرف حينها بالميزانية، أو في شكل تقرير وتسمى عندها بقائمة المركز المالي. مكوناتها :

- الأصول :تصنف حسب درجة سيولتها إلى أصول متداولة وأصول غير متداولة.
- الخصوم :تصنف حسب درجة استحقاقها إلى: خصوم جارية وخصوم غير جارية وحقوق الملكية (الجزء المتبقي من قيمة الأصول بعد استبعاد كل الخصوم مثل أسهم رأس المال...).

1-1-2: **قائمة الدخل** :عبارة عن ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الموارد خلال السنة المالية، تحتوي على أرصدة السنة السابقة ومعطيات السنة الحالية وكل العناصر المتعلقة بتقييم الأداء، يتم تقسيمها حسب طبيعة الحسابات وحسب الوظيفة.

1-1-3: **قائمة التدفقات النقدية** : هي كشف لمختلف التدفقات النقدية وصافي تغيراتها الناتجة عن الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية للمؤسسة ما خلال فترة زمنية

والغرض من إعدادها هو توفير معلومات ملائمة عن الإيرادات والمصاريف النقدية خلال فترة ما ، إضافة إلى تقديم معلومات حول الهيكل المالي للمؤسسة واختبار دقة التغيرات النقدية الحاصلة.

1-1-4: **قائمة تغير الأموال الخاصة** : عبارة عن كشف جميع التغيرات التي طرأت على حقوق الملكية بين أول فترة ونهايتها من خلال عرض حقوق المساهمين ،لذا فهي أداة تحليلية ترتكز على مدخل ديناميكي. تتمثل أهميتها في التعرف على مقدار التغيرات التي تحدث في حقوق الملكية وبنودها، إضافة إلى المكاسب والخسائر الناتجة من الدورة المحاسبية .إضافة إلى القوائم المالية الفرعية والمتمثلة في الإيضاحات المتممة وملاحق الكشوف المالية.

1-2: استخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها: مم لا شك فيه أن استخدام المصطلحات الواضحة ومقدار التفصيل في المعلومات لا يقل أهمية عن الإفصاح في صلب القوائم المالية السابق الإشارة إليها. ويجب أن تستخدم المصطلحات التي تعبر عن المعنى الدقيق والمعروف جيدا لدى مستخدمي المعلومات مع مراعاة توحيد المصطلحات لنفس المعاني في جميع التقارير حتى يستفيد مستخدم المعلومات منها إلا أصبح الإفصاح غامض في حالة حدوث عكس ذلك.

1-3: المعلومات بين الأقواس : ويتم ذلك في صلب القوائم المالية في حالة بعض البنود التي يتعذر فهمها من عناوينها فقط دون إطالة لذلك يمكن شرح مثل هذه البنود كملاحظات مختصرة بين الأقواس مثل طريقة تقييم بند معين / الأصول المقيدة برهن أو إجراء شرح مختصر والى غير ذلك من الملاحظات.

1-4: الملاحظات والهوامش: تعتبر وسيلة الملاحظات والهوامش من وسائل الإفصاح الهامة لما توفره من معلومات قد يصعب توفيرها في صلب القوائم المالية إلا أنه لا يجوز الاعتماد عليها بدرجة كبيرة في الإفصاح عوضا عن القوائم المالية. وبشكل عام يمكن أن تشتمل الملاحظات والهوامش على ما يلي:7

- شرح السياسات والمبادئ المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ عليها.

- الإفصاح عن الحقوق والالتزامات المختلفة .
- أو بصفة عامة أي معلومات مالية أو خارجية لا تتضمنها القوائم المالية وتستخدم هذه الوسيلة عادة ضمن التقرير المالي لإدارة الشركة.

1-5: التقارير والجداول الملحقة: وتستخدم هذه الوسيلة لإظهار بعض المعلومات الإضافية والتفاصيل التي يصعب بل يستحيل إظهارها في صلب القوائم المالية. وقد تستخدم هذه الوسيلة ضمن وسيلة الملاحظات والهوامش أو في صورة تقارير مستقلة... وغير ذلك.

1-6: تقرير رئيس مجلس الإدارة: هذا التقرير يعتبر متمما للقوائم المالية والذي من دونه يصعب تغيير الكثير من معلومات القوائم المالية. ويجب أن يشتمل هذا التقرير على ما يلي :

- الأحداث الغير مالية والتغيرات التي حدثت خلال السنة وتؤثر على عمليات المؤسسة مثل التغيرات في المراكز الإدارية العليا والسياسات الرئيسية ...الخ .
- التوقعات المستقبلية المتعلقة بمستقبل الصناعة والاقتصاد ودور المؤسسة فيها .
- خطط النمو والتوسع والتغييرات في العمليات في الفترات المقبلة .
- النفقات الرأسمالية المتوقعة وآثارها .
- الجهود المبذولة في البحوث التجارية.

1-7: تقرير المراجع الخارجي: يعتبر وسيلة إفصاح ثانوية وليست وسيلة رئيسية حيث أنه يمكن أن يؤكد إفصاح أو عدم إفصاح معلومات معينة عن طريق الملاحظات أو التحفظات التي يذكرها المراجع في تقريره مثل :

- عدم إتباع المؤسسة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وإعداد القوائم المالية وأثره على إفصاح المعلومات في حالة تأثيره الهام نسبيا .
- الإفصاح عن معلومات لم يتم الإفصاح عنها في الوسائل الأخرى للإفصاح.

2- المستفيدين من المعلومات وكيفية استعمالها.

لقد خرجت المحاسبة عن وظيفتها التقليدية ، وهي إنها مجرد أداة لتسجيل العمليات المالية التي تقوم بها المنشاة ، وأصبحت أداة فعالة لتوفير وتجميع وتوصيل البيانات والمعلومات ، فالمحاسبة نظام معلومات يتصف بالقدرة علي توفير المعلومات لمجموعة من الأطراف الداخلية والخارجية ، ولابد من مراعاة الموازنة بين متطلبات واحتياجات فئة معينة من مستخدمي القوائم المالية والأطراف الأخرى ، نظرا لاحتمالات تعارض مصالح الفئات المختلفة التي تكون في حاجة إلي المعلومات ، فتغليب فئة معينة من مستخدمي المعلومات ، سوف يعطي لها ميزة نسبية ، تؤثر علي عدالة توزيع المنافع بين مستخدمي المعلومات المحاسبية . وقسمت لجنه مبادئ المحاسبة المنبثقة من مجمع المحاسبين القانونين الأمريكي[8]:

2-1: المستخدمين المباشرين: وهم الملاك، الدائنون، الموردون، الجهات الضريبية، العملاء، العاملون.

2-2: المستخدمين عير المباشرين: وهم المحللون الماليون، الجهات الحكومية، نقابات العمال .....

وكذلك فإن هناك استعمالات أخرى في تحديد مستخدمي القوائم المالية[9]:

افتراض إن مستخدمي القوائم المالية غير معروفين وأن لهم احتياجات غير مباشرة ولذلك فإن التقارير تهدف الي خدمة كل الأغراض والاستخدامات.

افتراض أن مستخدمي القوائم المالية معروفون ويمكن تحديد احتياجاتهم الخاصة من المعلومات وبالتالي فإن هذه التقارير يمكن إعدادها بحيث تحتوي علي معلومات موجهة لاستخدام محدد. ويتفق الباحث مع الجمع بين المدخلين في إعداد القوائم المالية، حيث يتم إعداد القوائم المالية ذات استخدام أو غرض معين وذلك لخدمة الأطراف المعروف احتياجاتهم من المعلومات، وإعداد قوائم مالية ذات استخدام أو غرض عام لتوفير الاحتياجات المشتركة لكافة الأطراف الأخرى التي يصعب تحديدهم أو احتياجاتهم من المعلومات.

المحور الثاني: دور التقارير المالية في التشخيص المالي لمؤسسة الرويبة للمشروبات

أولا: التشخيص المالي حسب الميزانية المالية (النسب المالية):

وهي تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام مجموعة الأصول المتداولة ويهتم مقرضوا الأموال قصيرة الأجل بهذه النسب بصفة خاصة وذلك إلى جانب اهتمام كل من الإدارة والملاك، ومن هذه النسب استطعنا توظيف النسب التالية حسب المعطيات الموجودة:

1- نسبة السيولة العامة: هي عبارة عن هي النسبة التي تشير إلى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على أصولها المتداولة. حيث تحسب كما يلي:

نسبة التداول = الأصول الجارية / الموارد الجارية

اذا كانت النسبة اكبر من الواحد الصحيح نقول ان المؤسسة تسطيع سداد ديونها قصيرة الاجل في مواعدها لأن الأصول المتداولة (الجارية) تغطي ديونها ولها القدرة على السداد، اما اذا كانت النسبة أقل من الواحد الصحيح نقول عن المؤسسة في حالة عسر مالي وتسطيع السداد حسب استراتيجية المؤسسة في العمل، أو يكون هنا خطر عدم التسديد أذا كانت النسبة قريبة جدا من الصفر. والجول التالي يمثل النسب حسب سنوات الدراسة في مؤسسة المشروبات للرويبة حسب الجدول رقم(01):

وتشير هذه النسب إلى أن الأصول المتداولة للمؤسسة محل الدراسة تعطي ديونها القصيرة في السنوات المسجلة. وخاصة في ستة 2013 التي كانت النسبة كبيرة جدا وتعود ذبك الى الإنتاج والواد الأولية المتوفر في هذه المؤسسة وذلك حسب المعلومات في الملاحق، أما في سنة 2015 تستطيع المؤسسة تسديد ديونها لأن النسبة أكبر من 0.5 وبالتالي لها فرصة في التسديد ديون وتوفير الأرباح.

2- **نسبة السيولة السريعة:** تعتمد هذه النسبة على الأصول سريعة التحول إلى نقدية لقياس درجة السيولة في المؤسسة ويرجع ذلك إلى أنه عادة ما تواجه المنشاة بعض الصعوبات عند قيامها بتصريف المخزن بل وربما تكون المشاكل النقدية في المؤسسة ناتجة عن فشل الشركة في بيع المخزون بقيمة مناسبة. وتعطى هذه النسبة بالعلاقة:

نسبة السيولة السريعة = الأصول الجارية –المخزونات / الموارد الجارية

إذا كانت النسبة أكبر من 0.5 نقول ان المؤسسة لها سيولة في المؤسسة، وتسطيع تمويل دورة الاستغلال في المؤسسة ولا تكون قادرة على ديونها بالنسبة للموردين لها، اما إذا كانت النسبة أقل 0.5 نقول عن المؤسسة في حالة نقص السيولة وبالتالي يوجد مشكل في تمويل دورة الاستغلال مما يؤدي الى فقد الثقة من مورديها، وعندما تقترب النسبة من الصفر تكون الحالة أسوأ. والجول التالي يمثل النسب حسب سنوات الدراسة في مؤسسة المشروبات للرويبة حسب الجدول رقم(02):

حسب نسب السيولة السريعة في المؤسسة لها قدرة على سداد جميع الديون قصيرة الاجل وسداد مورديها في الاوقات المحددة إلا في سنة 2015 النسبة تدل على عدم قدرة الالتزام وهذا راجع الى زيادة الموارد الجارية للمؤسسة من 2 546 409 في سنة2014 زيادة مضاعفة في ستة 2015 وقدرة بـ: 1403 849

ثانيا: التشخيص المالي حسب جدول حسابات النتائج والميزانية:

1- **قياس معدل النمو المؤسسة:** تقاس بالقيمة المضافة لسنوات متتالية للمؤسسة

$$C = V2 - V1 / V1$$

إذا كانت النسبة أكبر من الصفر يدل على أن المؤسسة تحقق نمو بالنسبة لربح سنة سابقة، هذه النسبة تقاس من اجل نشاط المؤسسة في ستة معينة مقارنة بسنة سابقة، والجول التالي يمثل النسب حسب سنوات الدراسة في مؤسسة المشروبات للرويبة حسب الجدول قم (03):

هذه عبارة قياس معدلات النمو للمؤسسة المعتمدة على القيمة المضافة لكل سنة مقارنة بالقيمة المضافة للسنة السابقة. والاشارة السالبة تدل على ان المؤسسة حققت قيمة مضافة في السنة السابقة أكبر من السنة الحالية مثل سنة 2013 و20115، أن المؤسسة تتراجع في نشاطها ويجب مراجعة نقسها ومعالجة العوامل المؤثرة في نشاطها.

2- **الوزن الاقتصادي للمؤسسة:** تعبر القيمة المضافة عن الوزن الاقتصادي للمؤسسة في النشاط الاقتصادي ويحسب: القيمة المضافة على الناتج المحلي الإجمالي:

$$Pi = \frac{VA}{PIB}$$

وهذه النسبة هي مدى مشاركة هذه المؤسسة في تحسين الناتج المحلي الإجمالي، والجدول التالي يمثل النسب حسب سنوات الدراسة في مؤسسة المشروبات للرويبة الجدول رقم(04):

وهذه النسب تمثل قيم تدل على مدى مساهمة هذه المؤسسة محل الدراسة في الناتج المحلي الخام خلال السنوات المسجلة، نجد المؤسسة سجلت مساهمة جيدة في سنة2014 وهذا راجع الى القيمة المرتفعة في القيمة المضافة التي حققتها في هذه السنة، ولكن لم تحافظ عليها في السنة التي بعدها.

3- **فائض الاجمالية للاستغلال:** هي القيمة الاجمالية للفائض عن الاستغلال في المؤسسة خلال السنوات المسجلة حسب الجدول رقم (05):

وهذه المبالغ تبين وتقيس الكفاءة الصناعية للمؤسسة وقدرة المؤسسة خلال دورة الاستغلال على توليد الفائض حيث نجد ان المؤسسة في حالة جيدة وخاصة في سنة2014 وسنة 2012

4- النتيجة العملية: وهي رصيد دورة الاستغلال أي هي الفرق بين الإيرادات الاستغلال ومصاريف الاستغلال للمؤسسة خلال السنوات المسجلة حسب الجدول رقم (06):

وتعبر هذه النتائج عن قدرة نشاط المؤسسة على توليد الفوائض، وتكوين ثروة الاجمالية للمؤسسة خلال السنوات المسجلة، حسب المعلومات في الملاحق والمجدولة أعلاه نجد ن سنة 2013 تحقق نتيجة عملية جيدة، أي أنها ستحقق الفوائض مستقبلية (جدول رقم(06))،

5- النتيجة الصافية: وهب النتيجة السنوية الصافية للمؤسسة خلال السنوات المسجلة حسب الجدول رقم(07):

وتشير النتائج الى ان المؤسسة تحقق أرباح سنوية متزايدة وكانت مستمرة وقدرة نسبة الزيادة في سنة 2015 بـ15%، وهذا ما يجعلها تتفادي مخاطر السيولة، ودلالة انها قادرة على المنافسة.

الخاتمة:

تعتبر القوائم المالية أداة من أدوات الإفصاح لفئات عديدة تعطي صورة كافية عن مدي كفاءة وكفاية الإدارة في ممارسة مهامها فقائمة المركز المالي تعطي فكرة عن مدي يسر المنشأة وقابليتها للوفاء بالتزاماتها وقائمة الدخل تعطي صورة عن مدي ربحية المنشأة. إلا أنه لابد من توافر تفصيلات ضرورية لا تستطيع المؤسسة الاقتصادية أن تحصل عليها أو تفصح عنها إلا بإخضاع البيانات التي في القوائم المالية للقياس واستخدام أدوات تحليلية عديدة مثل:

- التغيرات القيمية والنسبية في القوائم المالية (التحليل الأفقي)

- النسب الجزئية (التحليل الرأسي) تستخدم القوائم المالية والايضاحات كوسيلة للإفصاح المحاسبي لعرض تفصيلات ضرورية لا يستطيع المصرف الإفصاح عنها في القوائم المالية الرئيسية، وتمكن تلك القوائم الأطراف الخارجية من تقييم المؤسسة الاقتصادية، ونستنتج من هذا التحليل أو التشخيص المالي للمؤسسة رويبة للمشروبات مجموعة من النتائج أهمها:

-بالنسبة للسيولة المالية فهي تغطي جميع أصولها.

- الأصول المتداولة تغطي جميع التزاماتها مع مورديها، او التزامها مع الديون قصيرة الاجل ان وجدت، وبذلك نقول عليها انها بعيدة عن مخاطر عدم السداد

- النتائج المالية متزايدة مقارنة مع زيادة في الإنتاج دلالة على زيادة المستمرة لزبائنها ومبيعاتها.

- المؤسسة لها القدرة على المنافسة في السوق وهذا ما نستنتجه من القيمة المضافة المتزايدة في كل سنة.

– المراجع والاحالات:

[1] : خالد أمين عبد الله، " **الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية**"، مجلة القانون العربي، العدد 92، تشرين أول 1995، ص38.

2– السيد عبد المقصود دبيان، متطلبات **الإفصاح المحاسبي عن الأداء الحالي والمستقبلي في القوائم المالية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية جامعة الإسكندرية، للعدد الأول، سنه 1987، ص 9و10.

3. إبراهيم احمد الصعيدي، **نظم المعلومات المحاسبية (تأهيل علمي – تطبيق عملي)**، مؤسسة الرضا للطباعة، سنه 1992، ص 100

4() Binal Prodham **, Multinational Accounting Segment, Disclosure Risk Croon-Helm**, (London ,1989) , p.19 .

- خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية 2007**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط01، 2008، ص 94.[5]

[6] - Frederick, Choi, Financial Disclosure and Entry to the European Capital, **Journal Accounting Research**, autumn,,1972, P-160.

7. سمير عبد الحميد رضوان، **التحليل المالي لشركات الأموال كضرورة لقيام وتطوير أسواق راس المال فحص تحليلي ...نموذج تطبيقي**، القاهرة، إصدارات معهد الدراسات المصرفية بالبنك المركزي المصري، سنه 1994، ص 2.

[8]7- Accounting Principle board , **Statement No.4 : Basic Concepts and Accounting Principles Underlying Financial Statements Of Business Enterprises** , AICPA , New York 1970 ,pp 33-35. .

8- E ldon S. Hendriksen , **Accounting Theory** , Richard D Irwin , Inc ., Homewood Illinois , 1982 , p.70 .

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول 1: النسب السيولة العامة مؤسسة الرويبة

	2012	2013	2014	2015
نسبة السيولة العامة	1.91	12.17	1.73	0.54

المصدر: حسب جدول النتائج للمؤسسة

الجدول رقم 2: تطور نسب السيولة السريعة في المؤسسة محل الدراسة

	20012	2013	2014	2015
نسبة السيولة السريعة	1.83	6.5	1.72	0.18

المصدر: حسب ميزانية المؤسسة محل الدراسة

الجدول رقم 3: تطور معلات النمو في المؤسسة محل الدراسة

	2013	2014	2015
معدل النمو	0.329-	2.235	**0494-**

المصدر: حسب ميزانية المؤسسة محل الدراسة

الجدول رقم 4: تطور نسب السيولة السريعة في المؤسسة محل الدراسة

	2012	2013	2014	2015
الوزن الاقتصادي لكل سنة	0.25	0.16	0.51	0.26

المصدر: حسب ميزانية المؤسسة محل الدراسة

الجدول رقم 5: تطور نسب السيولة السريعة في المؤسسة محل الدراسة

	2012	2013	2014	2015
إجمالي فائض الاستغلال	658 771	466 778	758 024 1	440 034 1

المصدر: حسب ميزانية المؤسسة محل الدراسة

الجدول رقم 6: تطور نسب السيولة السريعة في المؤسسة محل الدراسة

	2012	2013	2014	2015
النتيجة العملية	137 336	619 382	398 454	**791 439**

المصدر: حسب جدول النتائج للمؤسسة

الجدول رقم 7: تطور نسب السيولة السريعة في المؤسسة محل الدراسة

	2012	2013	2014	2015
النتيجة السنوية الصافية	603 168	870 228	854 310	985 188

المصدر: حسب جدول النتائج للمؤسسة

الجدول رقم 8: جدول حسابات النتائجو الميزانية للمؤسسة الرويبة محل الدراسة :

جداول حسابات النتائج	2012	2013	2014	2015
إنتاج هذا العام	321 836 5	803 046 6	791 046 7	130 557 7
القيمة المضافة للاستغلال	406 391 1	272 534 1	881 856 1	445 879 1
إجمالي فائض الاستغلال	658 771	466 778	758 024 1	440 034 1
النتيجة العملية	137 336	619 382	398 454	791 439
الدخل الصافي قبل الضريبة	152 238	514 290	943 368	021 252
النتيجة السنوية الصافية	603 168	870 228	854 310	985 188

الميزانية المالية

الاصول	2012	2013	2014	2015
الأصول المعنوية	953 20	131 20	181 13	151 27
صافي الأصول العينية	759 384 2	951 129 3	129 486 4	712 244 5
الأصول المالية	976 34	856 40	539 54	695 30
المخزونات والمنتجات الصافية	408 907	613 059 1	003 043 1	306 164 1
حسابات الدائنين والوظائف ذات الصلة	842 063 1	668 057 1	693 386 1	135 633 1
أصول مالية جارية	862 182	364 174	129 226	206 240
إجمالي الأصول	800 594 4	583 482 5	674 209 7	205 340 8

الخصوم	2012	2013	2014	2015
الأسهم	472 585 1	898 754 1	115 981 1	197 068 2
الخصوم غير المتداولة	821 828	577 506 1	150 682 2	159 131 3
الخصوم المتداولة	506 180 2	108 221 2	409 546 2	849 140 3
إجمالي الخصوم العامة	800 594 4	583 482 5	674 209 7	205 340 8

المصدر: الموقع الالكتروني للمؤسسة الرويبة للمشروباتhttp://1176.dz.all.biz